



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد قياسي

بعنوان:

**دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي
المباشر حالة الجزائر للفترة (1980 - 2013)**

تحت اشراف الاستاذ:

بن ختو فريد

إعداد الطالب:

العربي لادمي محمد

السنة الجامعية: 2015 / 2016

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كَلَّتْ أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير

والدي العزيز: خطاري

إلى من أرضعتني الحب والحنان
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة: خديجة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرينة إلى رياحين حياتي

إخوتي: حسان، شريف، طاهر، سوادي

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا أضئ
إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

أصدقائي: صالحى عبد العالى، ثامر عز الدين، بن السعدي، حبادي، مصطفى، عبد الرحمن قدي، عبد الباسط

مرشيد، بى ماكي، عبد النور، لعلاوي، مرقاني، هدايج، هياوي، أوجيكس محمد، بشير، يونس

العربي
لإدي محمد

كلمة شكر و تقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء ... جيل الغد لتبعث الأمة من جديد
وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس ... رسالة في الحياة
... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة
.....إلى جميع أساتذتنا الأفاضل
كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا " تبغضهم

وأخص بالتقدير والشكر:

الدكتور: بن خنوفريد

الذي أقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"
كما أنني أتوجه بخالص الشكر إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ
.....علينا، إلى من وقف إلى جانبنا وزودنا بالمعلومات التامة لإتمام هذا البحث وأخص بالذكر

الدكتور: بن قانتة إسماعيل

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر والتقدير
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الإشكال
IX	قائمة الرموز والمختصرات
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: عموميات حول سعر الفائدة و الاستثمار الأجنبي المباشر
02	تمهيد:
12	المبحث الأول:
18	المبحث الثاني:
19	خلاصة:
20	الفصل الثاني: دراسة وتحليل تطورات سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر
21	تمهيد:
31	المبحث الأول:
37	المبحث الثاني:
38	خلاصة:
42	خاتمة:
46	قائمة المراجع
55	الملاحق
59	الفهرس

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	الجدول رقم (1.1)
21	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (1.2)
32	اختبار ديكي - فولر لسعر الفائدة	الجدول رقم (2.2)
32	اختبار ديكي - فولر لسلسلة سعر الفائدة من الدرجة الأولى	الجدول رقم (3.2)
33	اختبار ديكي - فولر لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر	الجدول رقم (4.2)
33	اختبار ديكي - فولر لسلسلة أسعار الاستثمار الأجنبي المباشر	الجدول رقم (5.2)
35	نتائج اختبار درجة التباطؤ الزمني	الجدول رقم (6.2)
35	نتائج اختبار التكامل المشترك بالنسبة ل λ_{Trace}	الجدول رقم (7.2)
35	اختبار التكامل المشترك بالنسبة ل $Max \lambda$	الجدول رقم (8.2)
36	نتائج اختبار السببية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر	الجدول رقم (9.2)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	التمثيل البياني لتطورات سعر الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2013)	الشكل رقم (1.2)
23	التمثيل البياني لتطور صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2013)	الشكل رقم (2.2)

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار	الدلالة
IN	سعر الفائدة
IED	الاستثمار الأجنبي المباشر
OLS	طريقة المربعات الصغرى
ADF	اختبار ديكي فولر
λ_{Trace}	إحصائية الأثر
$Max\lambda$	إحصائية القيمة القصوى
F	إحصائية فيشر

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
47	تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)	الملحق رقم (1)
47	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2013)	الملحق رقم (2)
48	نتائج اختبار الاستقرارية	الملحق رقم (3)
52	نتائج اختبار التكامل المشترك	الملحق رقم (4)
53	نتائج اختبار درجة التباطؤ	الملحق رقم (5)
54	نتائج اختبار السببية	الملحق رقم (6)

توطئة :

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، كما تظهر الأهمية الاقتصادية لسعر الفائدة باعتباره كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، ولهذا فان تدخل الدولة بإدارة سعر الفائدة يساعد على تفادي الآثار السلبية الناجمة عن التقلبات الحادة في الاستثمار وتطوره حركيا ؛

انطلاقا مما سبق سوف نحاول في هذه الدراسة معرفة مدى فعالية (تأثير) سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومنه يمكن صياغة الإشكالية العامة على النحو التالي :

ما مدى تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

إلى جانب الإشكالية الرئيسية ومن اجل حصر الموضوع يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

فيما تكمن أهمية سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ما طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح مجموعة من الفرضيات التالية:

توجد علاقة المدى الطويل بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر؛

يؤثر سعر الفائدة بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة تأثير وتأثر.

دوافع اختيار الموضوع :

الرغبة في الخوض والإطلاع على مثل هذه المواضيع كون أن سعر الفائدة يعنى بأهمية جد بالغة من قبل الدولة ؛

قلة الدراسات التي تناولت موضوع اثر سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الموضوع والتي تتمثل في :

تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة من خلال التعرف عليهما ؛

إبراز الأهمية البالغة التي يحظى بها سعر الفائدة في تحديده للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ؛

إبراز الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في توضيح مدى تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وذلك لدفع بعجلة التنمية إلى المستويات التي تسعى لها مختلف الدول .

حدود الدراسة :

تستدعي دراسة مثل هذه المواضيع لتقييد بإطار زمني ومكاني ففيما يخص الإطار المكاني فهذه الدراسة سوف تختص بواقع الاقتصاد الجزائري (الاستثمار الأجنبي المباشر ، سعر الفائدة) أما من حيث الزمان فان فترة الدراسة تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013 وتما اختيارنا لهذه الفترة كون أنها عرفت ظهور عدة سياسات في الجزائر أبرزها صدور مجموعة من التعديلات المتعلقة بمسار الاقتصاد في الجزائر .

منهج الدراسة :

استنادا إلى طبيعة الموضوع ومن اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة استدعت الدراسة الى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري من اجل وصف وتحليل متغيرات الدراسة وكذا الاعتماد على المنهج التحليل القياسي في الجانب التطبيقي من اجل تحليل متغيرات الدراسة وإيجاد العلاقة السببية بينهما و ذلك بالاستعانة بأحد البرامج الإحصائية والمتمثلة في برنامج: Eviews9

هيكل الدراسة

للوصول إلى هيكل الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين:

الفصل الأول:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الفائدة حيث يتم من خلاله التعرف على سعر الفائدة وإبراز مكوناته وكذا مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أنواعه المختلفة والأهمية التي يحظى بها من قبل الدولة ؛

المبحث الثاني: يتم من خلاله التعرف على مجموعة الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

يهتم بدراسة وتحليل تطورات سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء قيامنا بهذا العمل يمكن تلخيص مجملها في صعوبة الحصول على بعض المعلومات المتعلقة ببعض السنوات، إضافة إلى تضارب الإحصاءات واختلافها بين عدة جهات وكذا نقص الدراسات التي عاجلت تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تمهيد:

شهدت بعض الدول تدفقات كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بحيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الركيزة الأساسية للدولة بحيث تسعى من ورائه بالدفع بعجلة التنمية بغية تحقيق الأهداف المرجوة وهذا ما تجلّى في تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية بما فيها سعر الفائدة الأمر الذي اجبر السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في الأهمية البالغة التي يعنى بها ؛

بحيث لجأت الدولة إلى استخدام أو التحكم في سعر الفائدة باعتباره الأداة أو الوسيلة التي بواسطتها تستطيع التحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر ، و عليه فإننا سنقسم هذا الفصل إلى قسمين:

يرتكز المبحث الأول من الدراسة على سرد مجموعة من التعاريف الخاصة بسعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر ، وسيتم في المبحث الثاني التطرف إلى مجموعة من الدراسات السابقة لهذه الدراسة والتعليق عليها.

المبحث الأول: مفهوم سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب معدلات الفائدة السائدة في أسواق المال دوراً أساسياً في دور النقد وبالتالي تساهم في توجيه الأموال عبر الوسطاء من المدخرين إلى المقترضين، وعلى هذا الأساس يعتبر سعر الفائدة بمثابة المحرك الأساسي لآلية السوق المالي، مما يجدر بخبراء الاستثمار إلى اعتبار معدل الفائدة من أدوات الاستثمار خالية المخاطر أساساً لتحديد العائد المتوقع من الأدوات الاستثمارية المختلفة ؛

سنحاول من خلال هذا المبحث الوصول في المطلب الأول إلى تعريف موحد لأسعار الفائدة، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الموالي نرجع إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة.

المطلب الأول: ماهية سعر الفائدة

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى النقاط التالية:

- تعريف سعر الفائدة؛
- أنواع معدلات سعر الفائدة؛
- أهمية سعر الفائدة في عمل الأسواق المالية؛
- العوامل التي تؤثر على معدلات الفائدة.

الفرع الأول: تعريف سعر الفائدة¹

تعرف الفائدة في المحيط المصرفي والمالي كما يلي:

— التعريف الأول:

يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، ويقال أيضا أن سعر الفائدة هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة؛

— التعريف الثاني:

يقصد بالفائدة في المعنى الجاري المبلغ الذي يدفعه المُقترض إلى المقرض لقاء قيام هذا الأخير بإقراضه مبلغا من النقود لفترة زمنية محددة، وهذا المبلغ ينسب إلى أصل مبلغ القرض بنسبة مئوية معينة، فالفائدة بعبارة أخرى هي ثمن أو مقابل استخدام النقود.

الفرع الثاني: تصنيفات سعر الفائدة²

يمكن تصنيف سعر الفائدة إلى عدة تصنيفات مختلفة وفقا لأسس مختلفة فمثلا تقسم أسعار الفائدة، حسب طول أجل الدين الذي يستحق عليه الفائدة إلى :

❖ معدل الفائدة القصير الأجل:

و هو ذلك المعدل الذي يسري على الديون القصيرة الأجل مثل القروض قصيرة الأجل وأوراق الديون قصيرة الأجل كالسندات قصيرة الأجل؛

❖ معدل الفائدة الطويل الأجل:

ويسري على الديون الطويلة الأجل مثل القروض طويلة الأجل و أوراق الدين طويلة الأجل كالسندات طويلة الأجل ، وعادة ما تكون معدلات الفائدة طويلة الأجل أعلى من معدلات الفائدة قصيرة الأجل إلا في حالات استثنائية تحدث في الركود الاقتصادي حيث تسود توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات الفائدة في المستقبل لذا تصبح معدلات الفائدة قصيرة الأجل أعلى من معدلات طويلة الأجل.

¹ بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006، ص: 45

² عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، ط1، دون دار النشر، الأردن، 2004، ص : 298

الفرع الثالث: أهمية سعر الفائدة في عمل الأسواق المالية¹

يرتبط التعامل بالأسواق المالية بسعر الفائدة بدرجة وثيقة جدا، بشكل مباشر نظرا لارتباطه بمعظم متغيراته، إن لم نقل بجميع أدوات التعامل في الأسواق المالية وبالتالي فأهمية سعر الفائدة تكمن في :

❖ الفائدة هي ثمن رأس المال ، أو المقابل لاستخدامه ، وإنما تمثل ثمن مبادلة قيمة آنية بقيمة آجلة ، أي ثمن مبادلة قيمة حالية بقيمة لاحقة ، أو مستقبلية ، وهي ثمن أو مقابل الاقتراض ، وبهذا فإنها تمثل تكلفة الاقتراض من جانب ، وعائد من الجانب الآخر ؛

❖ الاهتمام بسعر الفائدة ، أي النسبة المئوية للفائدة يشكل محور الاهتمام الأساسي الخاص بمقدار أي مبلغ الفائدة ذاتها ، لأن ارتفاع سعر الفائدة يرفع معه مقدار أي مبلغ الفائدة ، وانخفاض سعر الفائدة يخفض معه مقدار أي مبلغ الفائدة ؛ إن المستثمر في الغالب عند توجهه للاستثمار يقارن بين سعر الفائدة الذي يمكنه الحصول عليها من أمواله بشكل وديعة مصرفية وبين عائد استخدام هذه الأموال بالاستثمار في شراء الأوراق المالية و الأدوات المالية التي يتم التعامل بها في هذه الأسواق، فإذا كان العائد المتوقع تحقيقه أعلى من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بالاستثمار فيها، أما إذا كان أقل من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بعدم الاستثمار، والتوجه نحو إيداع هذه الأموال والحصول على الفائدة مقابل إيداع أمواله لدى المصارف، و هكذا فإن سعر الفائدة في علاقته بمعدل العائد المتوقع تحقيقه نتيجة الاستثمار في الأسواق المالية، وبالتالي فإنه العامل الأكثر أهمية في تحديد هذا الاستثمار .

الفرع الرابع: العوامل التي تؤثر على سعر الفائدة²

تتقلب أسعار الفائدة في أسواق المال تحت تأثير مجموعة من العوامل مثل قوى العرض والطلب على النقد، والدخل القومي، والسياسات النقدية... الخ، لكن كل ما يهمنا في هذا المجال التركيز على دور كل من الدخل القومي و قوى العرض و الطلب على التقلبات الناتجة في سعر الفائدة؛

1-1- آثار الدخل القومي على معدلات الفائدة:

ترتفع معدلات الفائدة عند حدوث أي زيادة في الدخل القومي، ذلك لأن ارتفاع الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي وبالتالي إلى ارتفاع معدل الفائدة الاسمي، فارتفع الدخل القومي يزيد الطلب على النقد في سوق المال، وذلك لاستخدامه في عمليات التبادل التجارية التي تتم فيه، وبقصد الحصول على هذا النقد يضطر بعض المستثمرين لبيع ما بحوزتهم من أوراق مالية فننخفض أسعار هذه الأوراق و ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ؛

ومن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، وبالتالي زيادة معدلات الفائدة ما يلي :

¹ فليح حسن خلف ، الأسواق المالية والنقدية، اريد :عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص : 168 ، 169

² رستميه أحمد أبو موسى ، الأسواق المالية والنقدية ، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص:140

✍ ارتفاع مستوى الصادرات؛

✍ ارتفاع الإنفاق الاستثماري؛

✍ ارتفاع نسبة استهلاك الأفراد من مداخليهم .

وبالعكس من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، وبالتالي هبوط معدلات الفائدة ما يلي :

✍ ارتفاع مستوى الواردات؛

✍ انخفاض الإنفاق الاستثماري؛

✍ انخفاض نسبة ما يستهلكه الأفراد من مداخليهم.

1-2- آثار قوى العرض والطلب على معدلات الفائدة:

ينطبق على النقد في سوق المال ما ينطبق على السلع الأخرى كل في سوقها الخاص ، وعلى هذا الأساس يكون آلية السوق المبنية على كمية الطلب على النقد مقارنة بكمية المعروض منه الآثار إلى آلية أسعار أسواق السلع وذلك من حيث تأثيرها على الأسعار السائدة؛

و يتحدد الطلب على النقود في أسواق المال بفضل عنصرين رئيسيين هما :

✍ الطلب المرتبط بتنفيذ عمليات التبادل العادية: أي بيع وشراء أدوات الاستثمار الخالية من عنصر المخاطرة، ويزيد هذا

النوع من الطلب عادة كلما ارتفع مستوى الدخل القومي؛

✍ الطلب المرتفع بدافع المضاربة: فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحا

نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات (الأوراق المالية)، حيث ترتفع أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في

السوق النقدي¹، وينعكس هذا التقلب من معدلات الفائدة على آلية سوق المال عندما ينخفض الطلب على النقد، ويعيد

السوق إلى نقطة التوازن حيث يتساوى العرض و الطلب، لكن إذا ما انخفض الطلب أكثر متجاوزا نقطة التوازن يقوم الأفراد

والمؤسسات حينئذ باستخدام ما لديهم من فوائض نقدية في شراء الأوراق المالية، فترتفع أسعار الأوراق المالية.

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة

نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى

الميادين، وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات السياسية النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص : 53

قبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا التعرّيج على الاستثمار بشكل عام نظراً لكونه يمثل الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، ثم نتناول في ما بعد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

أولاً : مفهوم الاستثمار:

إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمره الرجل ماله أي أحسن القيام به وثمره¹؛

ويعرف أيضاً على انه واحداً من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي المثير للاهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين، بل من قبل السياسيين أيضاً، لأنه ركن بارز من أركان الحياة الاقتصادية، ويعتبر سبيلاً بالغ الأهمية في تحقيق أرقى درجات التطور والتنمية الاقتصادية. فحسب المعاجم الاقتصادية المختلفة ورد تعريف الاستثمار على أنه: "أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح دون أن يلتفت المعرف إلى شكل الاستثمار إن كان في أصول حقيقية أو مالية، والاستثمار كذلك يعني: "استعمال الموجودات في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية"، وورد الاستثمار على أنه: "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، وأخيراً فقد عرفت تلك المعاجم الاستثمار: بالإنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية"²، ويضاف إلى هذه التعاريف مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"³؛

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو "مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذاً بعين الاعتبار عنصرى العائد والمخاطرة"⁴؛

أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه : عبارة عن الإضافات الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح، في حين عرفه آخرون بأنه : عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية؛

يعرف كذلك على أنه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها⁵؛

¹ محمد أحمد سويلم، الاستثمار الأجنبي في مجال العقارات ، دراسات مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2009، ص 23

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص: 15-14.

³ محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، ط2، 1997، ص:02.

⁴ صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المناهج، 1997، ص:19.

⁵ حسين عمر، الاستثمار والعولمة ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، ط1، 2000، ص: 56

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه¹؛
قد يكون الاستثمار مباشرة عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات... الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارية².

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد جرت الأدبيات الاقتصادية على تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتلك المشروعات المملوكة لأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع، ولكن يظهر من هذا التعريف أنه يساوي بين أن تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية أو تتسم الاستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات، لذلك يجب وضع تعريف جامع؛

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتلك الأموال الأجنبية (حكومات أو أفراد، أو شركات)، التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة؛

وفي تعريف آخر: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر، سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني³. كما تعرف مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها تلك المؤسسة القائمة بمهام التسيير والمراقبة والإشراف على مشروعات استثمارية منشأة من قبلها في سوق، أو أسواق أجنبية متعددة، وهي بذلك المؤسسة التي كثيرا ما عرفت في الأدبيات التقليدية بالمؤسسة المتعددة الجنسية⁴؛

ويعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود

¹ معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، 2000 ، ص : 2.

² علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، 2007 ، ص : 36.

³ محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 17-18.

⁴ أ.كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002، ص: 52.

علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹؛

وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بأنه "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"²؛

و يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)³؛

من التعاريف السابقة نستخلص أن: الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة⁴؛

هكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد⁵.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار و قد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفقا للمحددات التالية:

❖ الاستثمار المشترك:

¹ د.عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص: 251.

² عبد الرحمن تومي، آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 41.

³ د.خالد علي أحمد كاجيجي، أ.محمد مسعود خليفة التعليل، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرء، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار والتمويل "الاستثمار الأجنبي المباشر FDI"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 04.

⁴ د.عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص: 13

⁵ محمد صالح القريشي، المالية الدولية، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص: 15

يرى الباحث الاقتصادي كولدي "Kolde" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ؛

أما تربسترا "Terpstra" فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه¹؛

تفضل العديد من الدول النامية إتباع أسلوب المشروعات المشتركة بل وترى فيه الأسلوب الأمثل لاستغلال ثرواتها، لأن هذا النوع من الاستثمار يحقق لها نوع من التوازن بين جلب رؤوس الأموال وبقاء سيطرتها على عناصر الإنتاج من خلال مشاركة رأس المال الوطني في المراقبة الفعلية للمشروع، بحيث لا يستطيع الشريك الأجنبي الانفراد وحده في اتخاذ قراراته، وتسييره لإدارة المشروع، لأن الاشتراك في ملكية رأسمال الشركة يخول للشريك الوطني حق الاشتراك في الإدارة والإطلاع على كافة القرارات مما يضمن للدولة المضيفة عدم اتخاذ الشريك الأجنبي لقرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية كذلك عدم قيام دولة الشريك الأجنبي باتخاذها الشركة كمركز للتجنس أو لأي عمل آخر غير العمل المعلن عليه. ويمكن تلخيص ما ينطوي عليه الاستثمار المشترك في النقاط التالية²:

- هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر/الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:

-  أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛
-  وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا؛
-  أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

❖ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية³:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي بحوزة العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى .

❖ الاستثمار الباحث عن الأسواق¹:

¹ د.عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص:15.

² المرجع نفسه ، ص:16.

³ حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص: 11.

يحدث هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف نتيجة للقيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

❖ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج²، ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية³.

❖ الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية⁴:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني

سنحاول إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني من خلال معرفة مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

منافع الاستثمار الأجنبي المباشر (المزايا)⁵:

¹ المرجع نفسه، ص 11.

² حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سابق، ص: 11.

³ حسان حنجر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية* العدد32، الكويت*، ص: 6.

⁴ المرجع نفسه، ص: 6.

⁵ د. نعيم فهم حنا، تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة انتقادية لتجربتي مصر وسوريا"، ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 11-13 سبتمبر 2003، ص: 19.

يجدر بنا التنويه إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة - كرقم كمي في حد ذاته - قد لا يعني الكثير، ذلك أن الأكثر أهمية هو كيفية تخصيص هذه الاستثمارات في مشروعات أكثر إنتاجية تتمتع بمزايا نسبية، وفي ذلك يشير مؤيدو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- ❖ لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بهدف سد فجوة النقد الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، وإنما يمثل تمويلاً في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات، والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛
- ❖ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الفرص الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض المرافق اللازمة لها¹، وهذا ما يطلق عليه بالارتباطات الأمامية والخلفية بين المشروعات الأجنبية والوطنية، والتي من شأنها أن تزيد من كثافة النشاطات الاقتصادية والتي بدورها توفر بعض المستلزمات والموارد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق².

تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر (السلبيات):

إن المزايا والمنافع التي تحيط بالشركات الأجنبية ليست مؤشراً على عدم وجود سلبيات لهذه الأخيرة، إذ ينجر عنها الكثير من التكاليف، التي تتكبدتها في نهاية المطاف الدول المضيفة لها، والدليل على ذلك ما نلاحظه من مظاهرات دولية تحدث عندما تعقد الدول الصناعية مؤتمراتها لدراسة المشاكل الاقتصادية للعالم، لذلك يرى معارضي الاستثمار الأجنبي المباشر أن مساوئها تتمثل في:

- ❖ الآثار السلبية التي تتركها الشركات الأجنبية على البيئة في بعض القطاعات الصناعية، وهذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية نتيجة للمعارضة الكبيرة التي واجهتها في بلدانها الأصلية، ومن بين النتائج الملحوظة على المستوى العالمي هو ارتفاع درجة الحرارة أو التلوث الهوائي بسبب بعض الغازات ومن أهمها أكسيد الكربون وهي نقطة محل اختلاف بين الدول النامية والمتطورة، كما أن هذه الشركات أحدثت مشاكل بيئية أخرى ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية ومنها:
- 👉 الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات وهذا بإقامة مشاريع جديدة، مدن، موانئ، طرق وحفر مناجم... إلخ، وهذا ما يؤدي سنوياً إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة.

👉 زيادة معدل التلوث والفساد في المياه والتربة وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأرض يعد مسموماً وملوثاً.

- ❖ إن الفكرة القائلة بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى القضاء على البطالة هو أمر مشكوك في صحته، ذلك أن المتعارف عليه حالياً، أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة إدماجها أو ابتلاعها لشركات أخرى في الغالب تكون مصحوبة

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 34.

² د. بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، 2006، ص: 63.

بتسريح للعمال في الدول المتقدمة وكذلك النامية، أما التنافس بين الدول النامية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية جعلها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال ؛

❖ كثيراً ما تناور الشركات متعددة الجنسيات ولا توجه استثماراتها للقطاعات التي تحتاجها الدول النامية، إذ تختار القطاعات التي تحقق لها أعظم ربح وأقل مخاطرة وبالتالي تستثمر في المشاريع التي تحقق مردوداً مرتفعاً في أقل وقت ممكن كالخدمات المالية والسياحة وغيرها¹.

¹ د. بلعيد بلوج، مرجع سبق ذكره، ص: 65-66.

المبحث الثاني: أهم الدراسات والأبحاث السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى مطلبين:

المطلب الأول: عرض مختلف الدراسات

• الفرع الأول (الدراسة المحلية):

✓ دراسة سحنون فاروق¹ تحت عنوان "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر للفترة 1985-2007"

هدفت إلى :

- التعرف على بعض المفاهيم للمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي؛
 - محاولة بناء نموذج اقتصاد قياسي يبرز تأثير أهم المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - إعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط مختلف المؤشرات بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال قياس شدة الارتباط بين المتغير التابع (الاستثمار) والمتغيرات المستقلة (المؤشرات)؛
- لقد تناول في دراسته القياسية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي والنماذج الانحدار (بسيط، متعدد) والمشاكل التي قد نواجهها وكيفية معالجتها، وحاول تطبيق ما تعرف عليه من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من اجل الوصول إلى أهم هذه المؤشرات، ومن أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، استعمل نموذج الانحدار المتعدد عن طريق استخدام نوعين من النماذج (خطي ، لوغاريتمي)، حيث توصل في إلى:

- نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الاقتصادية علاقة لوغاريتمية؛
- مؤشر النتائج المحلي الإجمالي والتضخم لهما المعنوية الإحصائية والاقتصادية في النموذج؛
- تحقق كل فرضيات النموذج؛
- استقرار النموذج المتحصل عليه خلال فترة الدراسة؛
- النموذج المتحصل عليه له مقدرة جيدة على التنبؤ.

¹ سحنون فاروق مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010.

✓ دراسة إسماعيل بن قانة¹ تحت عنوان 'بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري'

تهدف هذه الدراسة تشخيص حال الاقتصاد الجزائري واستشراف مستقبل متغيراته وتقويم سياساته الاقتصادية باستعمال نماذج الاقتصاد القياسي الكلي، وذلك خلال الفترة ما بين (1970-2009)، انطلق الباحث في دراسته هذه من إشكالية عامة حاول الإجابة فيها عن إمكانية بناء نموذج قياسي كلي، يختبر الصدمات التي قد تنجر جراء الأزمات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر فيها وأثرها على السياسات الاقتصادية المنتهجة، وتوصل إلى النتائج التالية:

إن أحسن طريقة للتقدير هي طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ذلك أنها تنتج مقدرات متسقة ومتقاربة، استنتج الباحث من محاكاته للنموذج ووضعه لسيناريوهات بديلة على متغيرات سعر الفائدة الاسمي وأسعار البترول وسعر الصرف أن تأثيرها ضعيف على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري نظراً لأنه لا توجد يد خفية تسيرهما، وأن الاقتصاد الجزائري كل متكامل مع بعضه في كل أسواقه وقطاعاته ومع باقي العالم.

● الفرع الثاني (الدراسة العربية):

✓ دراسة : د. سعد محمود الكواز، أ. عمر غازي العبادي² *مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية*

تتلخص مشكلة البحث بان الدول العربية تعاني من قصور في مواردها المحلية يجعلها غير قادرة على المضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية ، وعلى الرغم من انتهاج سياسات اقتصادية وقانونية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، إلا أن ما زالت هنالك مخاطر ومعوقات يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي الحد من كمية رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل إلى هذه الدول؛

استعمل الباحثين أسلوب الانحدار المتعدد للتوصل إلى النتائج وتحليلها ، وتم اختيار عينة من الدول العربية وهي المغرب والأردن وتونس ومصر ، وذلك لتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات البحث عن هذه الدول العربية منذ سنة 1980 ولغاية سنة 2001 ، وقد تم الحصول على البيانات من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت؛

وكانت النتائج أن النظرية الاقتصادية تؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، إذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه، وبمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لا بد

¹ إسماعيل بن قانة، بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري، مذكره دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.

² د. سعد محمود الكواز، أ. عمر غازي العبادي، *مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية*، دراسة لعينة من الدول العربية ، جامعة الموصل العراق، كلية الاقتصاد والتجارة، خلال الفترة (1980 - 2001)، 2007.

أن تدفعه الشركة للحصول على الأموال اللازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة.

✓ دراسة ماجد بدر و أحمد إبراهيم¹ ملاوي تحت عنوان: تأثير سعر الفائدة على الاستثمار في الأردن "تحليل تكامل

مشترك"

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر سعر الفائدة الحقيقي على حجم الاستثمار في الأردن خلال الفترة (1990-2005)

وبهدف تحقيق ذلك تم استخدام طريقة تحليل التكامل المشترك بثلاثة متغيرات هي : حجم الاستثمار، وسعر الفائدة الحقيقي، وحجم الدخل.

تم استخدام أسلوبيين لاختبار جذر الوحدة: اختبار فيليبس- بيرون واختبار ديكي - فولر الموسع، وذلك بهدف اختبار درجة تكاملية المتغيرات المستخدمة في الدراسة . كما تم استخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك في التحليل . وبغرض دعم نتائج الدراسة تم تحليل التفاعل الديناميكي بين المتغيرات باستخدام تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

نتائج الدراسة :

وقد جاءت نتائج الدراسة منسجمة مع النظرية الاقتصادية ومع بعض نتائج الدراسات السابقة، من حيث إن سعر

الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل سلبي على حجم الاستثمار، حيث إن زيادة سعر الفائدة بمعدل 1% يقلل حجم الاستثمار بمعدل 33% بينما كان تأثير مستوى الدخل على الاستثمار إيجابيا.

● الفرع الثالث (دراسة أجنبية): 1982 Tun Wai and Wang , Chorng- Huey

بعنوان: "Determinants of Privaestment In Developing Countries"

تناولت هذه الدراسة بتقصي الآثار السلبية والايجابية الناجمة عن تقلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول النامية، توصلت هذه الدراسة إلى:

¹ ماجد بدر وأحمد إبراهيم ملاوي مذكرة تحت عنوان: تأثير سعر الفائدة على الاستثمار في الأردن "تحليل تكامل مشترك" للفترة (1990-2005)، ص 199-209، الأردن، 2010.

أن هناك آثار إيجابية على الاستثمارات الخاصة، إذ تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعة ذات روابط بصناعات محلية، مما يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومنافستها في السوق العالمي، وتزايد الصادرات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف، إضافة إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج، مما يحفز الاستثمار المحلي، وكذا زيادة الواردات من السلع والمعدات اللازمة للاستثمار، أو السلع الاستهلاكية الناتجة من زيادة الدخل، كما توصلت أيضا إلى أن آثار سلبية للاستثمار الأجنبي، إذ اتجهت الصناعات المنافسة للصناعات المحلية.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية والعربية، ومن خلالهما نحاول إظهار أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسة الحالية

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية والعربية والأجنبية من خلال إلقاء نظرة على الجدول التالي:

جدول رقم(1.1): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات المحلية والعربية والأجنبية					موضوع الدراسة
	الدراسة الأجنبية	الدراسة الرابعة (عربية)	الدراسة الثالثة (عربية)	الدراسة الثالثة (محلية)	الدراسة الثالثة (محلية)	
سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر واقتصاديات الدول النامية	سعر الفائدة و الاستثمار	مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية	بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد	مؤشرات الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر	
التعرف على أثر سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر	معرفة الآثار السلبية والايجابية الناجمة عن التقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية	التعرف على أثر سعر الفائدة الحقيقي على حجم الاستثمارات في الأردن	معرفة معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية	تشخيص حال الاقتصاد الجزائري	التعرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر	الهدف
الجزائر	بعض الدول النامية	الأردن	العراق	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2013-1980	1982	2005-1990	2001-1980	2009-1970	2007-1985	فترة الدراسة
التكامل المشترك	التحليل الاقتصادي	التكامل المشترك	أسلوب الانحدار المتعدد	نموذج الاقتصاد القياسي طريقة 2SLS	نماذج الانحدار البسيط والمتعدد	طريقة معالجة الموضوع
لا وجود لعلاقة المدى الطويل بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر	هناك آثار إيجابية على الاستثمارات الخاصة	سعر الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل سلبي على حجم الاستثمارات	النظرية الاقتصادية تؤكد وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري	متغيرات سعر الفائدة و أسعار البترول وسعر الصرف لها تأثير ضعيف على متغيرات الاقتصاد الكلي	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الاقتصادية علاقة لوغاريتمية	النتيجة المتوصل إليها

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: التعليق على نتائج المقارنة

لقد استعمل إسماعيل بن قانة في دراسته النموذج المعادلات الآلآنية، أما سحنون فاروق فقد استخدم في دراسته نماذج الانحدار (البسيط ، المتعدد)، أما في ما يخص الباحثين ماجد بدر و أحمد إبراهيم فقد استخدموا طريقة التكامل المشترك وهذا أيضا ينطبق على دراستنا، أما الباحثين Tun Wai and Wang , Chorng- Hueyh قد استعملوا في دراستهم أسلوب التحليل الاقتصادي، أما الباحثين د.سعد محمود الكواز، أ.عمر غازي العبادي فقد استعملوا أسلوب الانحدار المتعدد؛

أما الاختلاف كان في الدراسة التطبيقية بحيث استعمل إسماعيل بن قانة استعمل اختبار الاستقرار لديكي فولر الموسع ثم التكامل المشترك لاختبار جوهانسن ثم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وذلك باستخلاص العلاقة بين المتغيرات لبناء النموذج الآني فقد تحصل على أن سعر الفائدة الاسمي وأسعار البترول وسعر الصرف لها تأثيرها ضعيف على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، أما سحنون فاروق قد إستخدم نوعين من النماذج (خطي ، لوغاريتمي) حيث توصل إلى أن نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الاقتصادية علاقة لوغاريتمية و أن النموذج المتحصل عليه له مقدرة جيدة على التنبؤ وكذا إستقراره، وهذا لم ينطبق على دراستنا أي عدم وجود لعلاقة المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، و في ما يخص الباحثين Tun Wai and Wang , Chorng- Huey أن هناك آثار ايجابية على الاستثمارات الخاصة أما الباحثين د.سعد محمود الكواز، أ.عمر غازي العبادي فقد توصلا النظرية الاقتصادية تؤكد وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، وفيما يخص الباحثين ماجد بدر و أحمد فقد اسخدما طريقة جوهانسن لتكامل المشترك في الجانب التطبيقي وكذا إختبار ديكي-فولر وهذا ما إنطبق على دراستنا أما من حيث النتائج التي توصل لها الباحثين فقد تشابهت عن ما توصلنا إليه بحيث توصلا إلى أنه كلما زاد سعر الفائدة الحقيقي ينقص الاستثمار أي وجود علاقة عكسية أما في دراستنا الحالية فقد توصلنا إلى عدم وجود لعلاقة طردية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

تظهر الأهمية الاقتصادية لسعر الفائدة باعتباره كمتغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، ولهذا فإن تدخل الدولة بإدارة سعر الفائدة يساعد على تفادي الآثار السلبية الناجمة عن التقلبات الحادة في الاستثمار وتطوره حركيا، ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك ومستوى التشغيل ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية، فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري و نظرا لأهميته اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري.

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لسعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر التي شملها الفصل الأول، عليه سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، الذي أصبحت له أهمية جد بالغة في الوقت الحاضر، باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبولاً، وذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي، التي سنستعملها في تحليلنا للنتائج، ومن أجل هذا سنتعرف أولاً على متغيرات الدراسة و طرق التقدير المناسبة، فإننا سنقوم في هذا الفصل بتطبيق طريقة التكامل المشترك لاختبار علاقة المدى الطويل بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الجزء الأخير فيتناول مناقشة نتائج التقدير .

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

المطلب الأول: تعريف المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة :

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2013 إي أن حجم العينة المستعملة هي 33 مشاهدة وذلك بالنسبة لجزائر أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل وتشمل الدراسة المتغيرات التالية:

✓ بالنسبة لمتغيرة سعر الفائدة: والمعبر عن سعر الفائدة بالدينار الجزائري، والذي نرزم له بـ IN، ومعطيات المتغير مأخوذة من بيانات البنك الدولي؛

✓ بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر: والمعبر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي) ، ونرزم له بالرمز IED، ومعطيات المتغير مأخوذة من بيانات البنك الدولي.

الفرع الثاني: تمثيل وتحليل تطورات متغيرات الدراسة:

✓ من خلال الجدول الآتي سنتعرف على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة؛

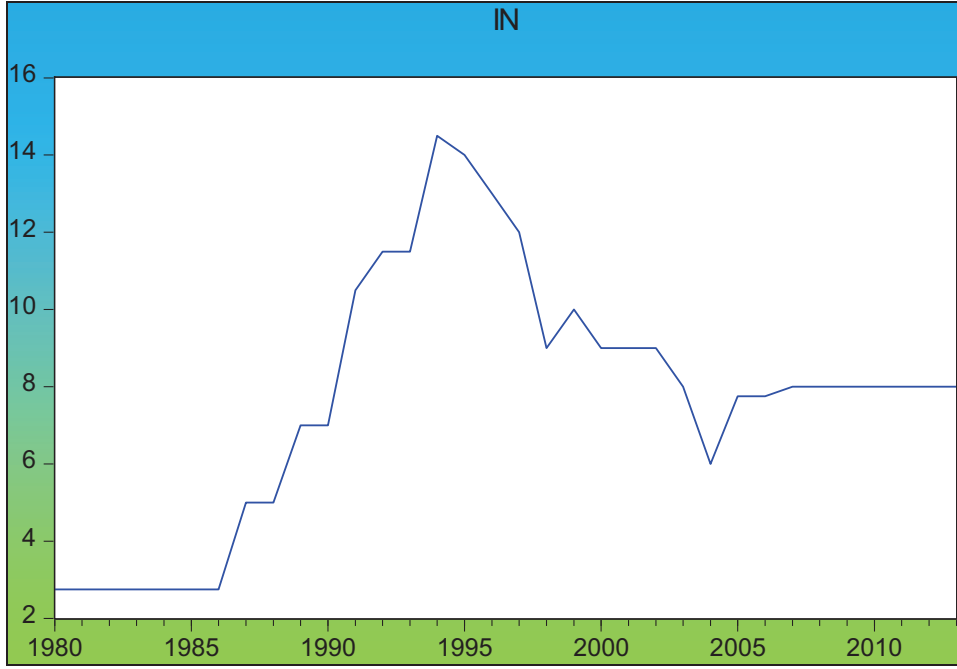
N=33	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	CV%
IN	2.75	14.5	8	3.35	41.87%
IED/PIB	0.00	2.21	0.56	0.69	85.57%

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج Eviews9؛

❖ لتوضيح تطورات متغيرات الدراسة سنقوم بتمثيلها بيانيا ويمكن تمثيل المتغيرات الدراسة بيانيا كما يلي:

✓ بالنسبة لسعر الفائدة: يمكن تمثيل سلسلة سعر الفائدة بيانيا على النحو التالي:

الشكل رقم (1.2): التمثيل البياني لتطورات سعر الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2013)؛



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews9؛

أولاً: التحليل الإحصائي

تبين من قيم المتغيرة (IN) أن سعر الفائدة خلال فترة الدراسة كان محصور بين أقل قيمة 2.75% مسجلة في سنة 1985 وأعلى قيمة 14.5% مسجلة سنة 1994 وبانحراف معياري 3.85%، ومنه فأن مقدار معامل الاختلاف هو 41.87%، الأمر الذي يؤشر على حدوث تذبذب في قيم هذه المتغيرة.

ثانياً: التحليل الاقتصادي

نلاحظ من المنحنى أن معدل الفائدة كان 2.75% سنة 1980، ثم انتقل إلى 8% سنة 2013، وما يلاحظ عليه انه بقي ثابت منذ سنة 1980 إلى سنة 1986 بنسبة 2.75%، بسبب تحديده كلياً من طرف السلطات الجزائرية نظراً لما تتطلبه آليات الاقتصاد المخطط، كما عرفت سنة 1994 أكبر معدلات فائدة 14.5% ويعود هذا الارتفاع إلى نتائج سياسات التحرير المالي، وبعد سنة 1995 بدأت في الانخفاض، ويرجع الخبراء ذلك إلى أن الارتفاع الأولي لمعدلات الفائدة مبالغ فيه، بحيث أن

معدلات الفائدة على القروض سنة 1994 قلصت الطلب على النقود الموجهة إلى الاستثمار واستقرت خلال العقد الأخير عند مستويات 8%¹.

✓ بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تمثيل سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2.2): التمثيل البياني لتطور صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)



المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

أولاً: التحليل الإحصائي

تبين من قيم المتغيرة (IED/PIB) أن صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة كان محصور بين أقل قيمة (0.00%) مسجلة خلال الفترة (1983-1985) وأعلى قيمة 2.21% من إجمالي الناتج المحلي مسجلة سنة 2009 وبانحراف معياري 0.69%، ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 85.57%، الأمر الذي يؤشر على حدوث تذبذب في قيم هذه المتغيرة.

¹ رحيب حسين، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص 433.

ثانيا: التحليل الاقتصادي

سجلت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من 1980-1995 ما قيمته 0.0005 مليون دولار، ويمكن إرجاع ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجزائر، أو بالأحرى انعدامها في هذه الفترة إلى عدة أسباب نذكر منها:

الوضع السياسي والأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر الثمانينات 1989، إضافة إلى ذلك عدم توفر الاستقرار الاقتصادي خاصة في بداية التسعينات من 1990-1995 أين تباطأ النمو الاقتصادي، مسجلا معدلات نمو ضعيفة، أضف إلى ذلك تفاقم حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى عدم واقعية أسعار الصرف، كذلك عدم توفر مناخ استثماري ملائم، نتيجة عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وعدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة، إضافة إلى القيود المفروضة على تحويلات الأرباح إلى الخارج، وإذا نظرنا إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة، وتفشي الرشوة والفساد الإداري، وغياب منشأة النقل والاتصالات خاصة في هذه الفترة، يتبين أنه بهذه الأسباب المتراكمة في الجزائر كان المناخ آنذاك غير كفؤ لجذب الاستثمارات الأجنبية؛

أما من بداية سنة 1996 عرف التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاها مغايرا، حيث انتقلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 270 مليون دولار سنة 1996، لترتفع إلى 607 مليون دولار سنة 1998، لتتراجع إلى 292 مليون دولار سنة 1999، و280 مليون دولار في سنة 2000، وقد شهدت الفترة (1996-2000) مستويات متواضعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ متوسط سنوي ما قيمته 341 مليار دولار، بداية سنة 2001 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر قفزات معتبرة، حيث سجل ما قيمته 1.108 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 295.71 مقارنة بسنة 2000 وذلك بفضل دفع شراكة اوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال، وقد بلغ متوسط سنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1996-2013) ما قيمته 1210.21 مليون دولار بما يمثل 1.17% من الناتج الداخلي الخام، واحتلت سنة 2009 الصدارة بتحقيقها 3.05 مليار دولار، أي ما يعادل 2.21% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يعني تحسنا في قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، لتتراجع إلى 1500 مليون دولار عام 2012، أي ما يعادل 0.73% من الناتج الداخلي الخام، و1689 مليون دولار في سنة 2013، أي ما يعادل 0.80% من الناتج الداخلي

الخام، ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب عدة منها عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عدم تحسن الوضع الأمني والسياسي وعدم تحسن في المناخ الاستثماري¹.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية لدراسة

الفرع الأول: اختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller, 1979)

تهدف اختبارات ديكي- فولر (Dickey-Fuller, 1979) على البحث في الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى² AR(1)، والذي يكتب على الشكل :

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الحدودي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية : $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، واتضح أن $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار؛

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية :

$$\begin{aligned} \nabla Y_t &= (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \\ \nabla Y_t &= \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda \end{aligned}$$

حيث : $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda \neq 0$$

أي أنه إذا كان $\lambda = 0$ ، فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يُقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ $I(1)$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ ، إلى غاية الرتبة d ؛

¹ أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص 163، 164.

² DICKEY D.A , FULLER W.A, **distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979, P 431.

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ ؛

ولاختبار مدى استقرار السلسلة تتبع الخطوات التالية :

1. نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، بقسمة $\hat{\phi}$ على الخطأ المعياري لها، أي :

$$\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$$

2. لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t الجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ

الجدولية في جداول معدة خصيصاً بواسطة Dickey & Fuller؛

3. القرار:

🔴 إذا كانت τ_c المحسوبة $\tau_t < \tau_c$ الجدولة : نرفض فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ أو $\lambda = 0$ ، ونقبل الفرضية

البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ (أو $\lambda \neq 0$)، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة؛

🔴 إذا كانت τ_c المحسوبة $\tau_t > \tau_c$ الجدولة : نقبل فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ ونرفض الفرضية البديلة

$H_1 : \phi \neq 1$ ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة؛

باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في¹ : Dickey-Fuller و لقد جرت العادة على إجراء اختبار

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + b t + \varepsilon_t$$

وإذا وضعنا $\lambda = \phi - 1$ تصبح :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0 : \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0 : \phi = 1$ مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت c في

الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3)؛

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \lambda = 0 \quad (\phi = 1)$$

$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص 623.

إذا تحققت الفرضية $H_0 : \phi = 1$ ($H_0 : \lambda = 0$) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة؛ وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور؛ في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضاً، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ديكي وفولار (1981) اختصاراً يسمى باختبار ديكي فولار المطور؛

إن اختبارات ADF تركز على الفرضية $H_1 : |\phi| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:¹

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz .

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، إلخ...، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.²

الفرع الثاني: اختبار جوهانسن جيسلس (Johansen Juselius Test)

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل جرانجر في كونه يصلح في حالة العينة الصغيرة وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johansen Juselius 1988-1991; Johansen 1988-1991) إجراء اختبارين؛

¹ DICKEY D.A , FULLER W.A, Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root , Vol 49, 1981, P1072.

² سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 144.

◆ اختبار الأثر¹ Trace:

يتم اختبار فرضية عدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) الفرض البديل (r=q) ويحسب بالصفة التالية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \lambda_i^*)$$

بحيث تمثل:

T: حجم العينة

R: عدد متجهات التكامل المشترك

إذ $\lambda_{p, \dots, r+1}$ هي اصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنص فرضية عدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأقل r أي إن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي r؛

◆ اختبار القيمة القصوى (Max λ):

الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية²:

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \lambda_{r-1}^*)$$

ويجري اختبار فرضية عدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية عدم التي تشير إلى عدم وجود إي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية عدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك.

نموذج تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فان النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (OCM)؛ ويمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ باستخدام الصيغة التالية:

¹ كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012، ص 155.

² عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ومحددات الطلب على وراوات المملكة السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 24؛

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

إذا يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي (Σ) حيث:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الخطأ من شكل المتوسطات المتحركة ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$z_t = \beta_\mu + \beta_\varphi(l)s_t + \beta_\varphi(l)e_t$$

حيث:

T_{zu} : تمثل علاقة غير مستقرة لان شعاع المسار العشوائي غير مستقر؛

وباقى المتغيرات الأخرى تمثل علاقة مستقرة؛

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} Q_i \Delta y_t + \mu_t$$

حيث:

Δy_t : تمثل علاقة مستقرة؛

$c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} Q_i \Delta y_{t-1} + u_t$: تمثل علاقة غير مستقرة ولإرجاعها مستقرة يجب أن تكون المركبة:

$$z_{t-1} = \alpha(y_{t-1} - \delta(t-1))$$

وبالتالي لدينا ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: إذا كانت رتبة المصفوفة (φ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات، فإننا نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع

شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء؛

الحالة الثانية: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات؛

الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفري، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير هي طريقة (Engles-Granger) أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة¹ (Johanssen)؛

ويمكن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء حسب (Engle -Granger) وفق الخطوات التالية:

تقدير علاقة المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى وفق العلاقة التالية²:

$$\Delta y_t = c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \rho_i \Delta y_t + \mu_t$$

تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وفق العلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + x_2 e_{t-1} + U_t (a_2 < 0)$$

الفرع الثالث: إختبار السببية (Granger)

قام جرانجر بوضع مصطلحي السببية والخارجية بحيث يكون المتغير y_1 مسبب ل y_2 إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل y_1 عند إدخال المعلومة المتعلقة ب y_2 ؛ ويقال أن x تسبب في y عن طريق القيم السابقة للمتغير x بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y فقط؛

فلو أن x و y يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين x و y في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من x و y ³؛

وفي سنة 1969 قام Granger اختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، ويجري هذا الاختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع الحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرين y_1 و y_2 المستقرين كالتالي:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0^0 \\ b_0^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix}$$

¹ موري سمية، اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة بلقايد تلمسان، 2010، ص 211؛

² عبد الجليل هجيرة، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011-2012 ص 166-167

³ - عبدا لقادر محمد عطية؛ مرجع سابق، ص 685؛

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0) :

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots b_p^1 = 0$$

فانا هذا يعني أن (Y_{2t}) لا يسبب (Y_{1t}) ؛

وإذا تم قبول الفرضية (H_0) :

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots a_p^2 = 0$$

فهذا يعني أن (Y_{1t}) لا يسبب في (Y_{2t}) ؛

وإذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t}) يسبب في (Y_{2t}) و (Y_{2t}) يسبب في (Y_{1t}) فتكون هنالك حلقة رجعية

المبحث الثاني: عرض مختلف نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: عرض مختلف نتائج الدراسة

الفرع الأول: اختبار الاستقرار:

إن احد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة وإلا فلن تكون هنالك علاقة تكامل مترامن بين المتغيرات محل الدراسة، ومن اجل إجراء اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الخاصة بدراستنا التطبيقية استعملنا اختبار (ADF) على سلسلة سعر الصرف وأسعار البترول، وذلك باستعمال برنامج Eviews8؛

$$H_0 : Q = 1$$

لاختبار الفرضية العدمية

$$H_1 : Q \neq 1$$

ضد الفرضية البديلة

وذلك تحت القرارات التالية:

إذا كانت $T_t < T_c$ نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة غير مستقرة وذلك لوجود الجذر الأحادي؛

إذا كانت $T_t > T_c$ نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية مستقرة؛

وبعد تطبيق برنامج Eviews9 نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم(2.2): اختبار ديكي- فولر لسلسلة سعر الفائدة

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة لاختبار ديكي- فولر	القيمة المحسوبة	الاحتمال
سعر الفائدة	1%	-3.646342	-1.606408	0.4682
	5%	-2.954021		
	10%	-2.615817		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

من خلال الجدول رقم (2-1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي (-1.606408) وهي اصغر من القيم الحرجة (المجدولة) (-3.646342) (-2.954021) (-2.615817) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10%، على الترتيب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية مما يعني وجود جذر الوحدة أي أن سلسلة أسعار الفائدة غير مستقرة، ونلاحظ من خلال الاحتمال الذي يساوي 0.4682 فهو اكبر من درجة المعنوية 1%، 5%، 10% أي أن السلسلة غير مستقرة؛

ومن اجل إرجاع السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الفائدة مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى، وباستعمال برنامج Eviews9 نتحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم (3.2): اختبار ديكي- فولر لسلسلة سعر الفائدة من الدرجة الأولى؛

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة لاختبار ديكي- فولر	القيمة المحسوبة	الاحتمال
سعر الفائدة	1%	-2.639210	-5.463073	0.0000
	5%	-1.951687		
	10%	-1.610579		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

نلاحظ من الجدول رقم (2-2) أن القيمة المحسوبة اكبر من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة تساوي (-5.463073) أنها اكبر من القيم الجدولية (-2.639210)، (-1.951687)، (-1.610579) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) مما يعني عدم وجود جذر الوحدة أي أن سلسلة أسعار الفائدة مستقرة

ونلاحظ من خلال الاحتمال الذي يساوي 0.0000 فهو أقل من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% أي أن السلسلة مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي: $IN \rightarrow I(1)$ ؛

الجدول رقم (4.2): اختبار ديكي - فولر لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة لاختبار ديكي - فولر	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الاستثمار الأجنبي المباشر	1%	-3.646342	-1.943377	0.3093
	5%	-2.954021		
	10%	-2.615817		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي - فولر والتي تساوي (-1.943377) بالقيمة المطلقة اصغر من القيم الحرجة (-3.646342) (-2.954021) (-2.615817) عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، إذا تقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض (H_1) وعليه فان سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر تعاني من جدر الوحدة أي أنها غير مستقرة، كما يمكن الحكم من خلال الاحتمال فنلاحظ أن الاحتمال والذي يساوي (0.3093) وهو أكبر من مستويات المعنوية 5% أي أنها غير مستقرة؛

ولجعلها مستقرة سنقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى ونتحصل على النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.2): اختبار ديكي - فولر لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر لفروق من الدرجة الأولى؛

المتغير	مستوى المعنوية	القيم الحرجة لاختبار ديكي - فولر	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الاستثمار الأجنبي المباشر	1%	-3.661661	-5.782196	0.0000
	5%	-2.960411		
	10%	-2.619160		

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي - فولر والتي تساوي (-5.782196)، بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة (-3.661661)، (-2.960411)، (-2.619160)، عند مستوى معنوية 1%، 5%،

10% على التوالي، وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة (H_1) وعليه فان سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، كما يمكن الحكم من خلال الاحتمال فنلاحظ أن الاحتمال والذي يساوي (0.0000) وهو اقل من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% أي أنها مستقرة، ومتكاملة من الدرجة الأولى أي: $I \rightarrow I(1)$ ؛

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لـ **Hohansen**:

من خلال اختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية لكل من سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أنهما مستقران ومتكاملان من نفس الدرجة، وبالتالي فان الشرط الأول لإجراء اختبار التكامل المتزامن بين السلسلتين متحقق أي أن:

$$IN \rightarrow I(1)$$

$$IED \rightarrow I(1)$$

ولتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة سنقوم باستخدام اختبار **Hohansen** الذي يعتمد على اختبار الأثر واختبار القيمة العظمي؛

بحيث إذا كانت قيمة الأثر ($\lambda Trace$) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% فإننا نرفض H_0 ، بحث كانت الفرضيات كالتالي:

H_0 : عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين؛

H_1 : وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين؛

وقبل القيام بالاختبار لابد من تحديد درجة التباطؤ وسنقوم بتحديدتها كما يلي:

○ تحديد درجة مدد التباطؤ الزمني:

اعتمدت مجموعة من المعايير لتحديد درجة التباطؤ الزمني، ولتحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني نختار اقل قيمة لكل المعايير ماعدا معيار فناجذ أكبر قيمة والتي يقابلها التباطؤ الأمثل وبعد تطبيق برنامج **Eviews9**، تظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (6.2): نتائج اختبار درجة التباطؤ الزمني؛

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-71.05259	NA	9.029095	5.038110	5.132406	5.067642
1	-45.93812	45.03285*	1.712421*	3.375043*	3.516487*	3.419341*
2	-45.83071	0.185180	1.823018	3.436601	3.625193	3.495666
3	-44.65889	1.939574	1.804625	3.424751	3.660492	3.498582
4	-43.54513	1.766653	1.795151	3.416905	3.699794	3.505503
5	-43.49883	0.070239	1.924217	3.482678	3.812715	3.586042

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المعايير تشير إلى أن (1) هو درجة التباطؤ المثلى فبالنسبة إلى المعايير (HQ)، (FPE)، (AIC)، (SC)، فإن أقل قيمة هي في درجة التباطؤ رقم (1)، وكذلك بالنسبة لمعيار (LR) أكبر قيمة له تقابل الدرجة (1)، وعليه سنعمدها في اختبار التكامل المتزامن؛

الجدول رقم (7.2): نتائج اختبار التكامل المشترك بالنسبة ل λ_{Trace} ؛

الفرضيات	λ_{Trace}	القيم الحرجة عند 5%	الاحتمال
R=0	11.44832	15.49471	0.1854
R=1	3.723851	3.841466	0.0536

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

من خلال الجدول رقم (6-2) نلاحظ انه من خلال الفرضية الأولى R=0 أن قيمة الأثر أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والتي تساوي 11.44832 فهي اصغر من 15.49471، فإننا نقبل H_0 وبالتالي عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات،

ونستنتج من الفرضية الثانية R=1 أن قيمة الأثر اصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والتي تساوي 3.723851 فهي اصغر من 3.841466 إذا فإننا نقبل أيضا H_0 وبالتالي عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر؛

الجدول رقم (8.2): نتائج اختبار التكامل المشترك بالنسبة ل λ_{Max} ؛

الفرضيات	λ_{Max}	القيم الحرجة عند 5%	الاحتمال
R=0	7.724468	14.26460	0.4074
R=1	3.723851	3.841466	0.0536

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة القصوى لاختبار جوهانس اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا بالنسبة لفرضية (R=0) بحيث نجد 7.724468 وهي اقل من 14.26460 وهذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية التي تقول بأنه لا توجد علاقة تكامل المشترك بين متغيرات الدراسة؛

وكذلك الحال في ما يخص الفرضية (R=1) بحيث نجد 3.723851 وهي اقل من 3.841466 أي عدم وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة، ويمكن الحكم من خلال الاحتمال فقط فهو أكبر من مستوى معنوية 5%؛

الفرع الثالث: اختبار السببية Granger

من المعروف أننا نقوم بهذا الاختبار في حالة وجود علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات محل الدراسة إلا أنه في دارستنا أفرز اختبار التكامل المشترك عن عدم وجود علاقة المدى الطويل بين متغيرات الدراسة ولكن لا بد من إجراء اختبار السببية وسنبين نتائج اختبار سببية جرانجر بين المتغيرات محل الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9.2): نتائج اختبار السببية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر؛

الفرضية العدمية	إحصائية فيشر	الاحتمال
الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب في سعر الفائدة	1.86810	0.1738
سعر الفائدة لا يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر	0.93608	0.4045

المصدر: من إعداد الطالب وباستعمال برنامج Eviews9؛

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى الاحتمال تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في سعر الفائدة والذي يساوي 0.1738 نلاحظ أنه أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية العدمية أي أن سعر الفائدة لا يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك احتمال تسبب سعر الفائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يساوي 0.4045 أكبر من مستوى المعنوية 5% أي أن سعر الفائدة أيضا لا يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

○ من خلال اختبار الاستقرارية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة تبين أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة عبر الزمن في مستواها وهذا طبيعي فمن المعروف أن الاستثمارات في الجزائر تتغير من عام إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية، وهذا التقلب السياسي الغير متوقع هو ما جعل سلسلة الاستثمار الأجنبي

المباشر غير مستقرة، ولكنها استقرت في مستواها الأول (بعد إجراء الفروق الأولى) وهذا إن دل على شيء فإنما يدل

على أن التقلبات السياسية في الجزائر والعلاقات الخارجية لا تتغير بشكل كبير؛

- وفي ما يخص سلسلة سعر الفائدة فهي أيضا غير مستقرة عبر الزمن في مستواها، وهذا نظرا لتقلب العوامل المؤثر عليه بالرغم من قلتها بالنسبة لدولة الجزائرية ، فهذه العوامل سبب في عدم استقرار سعر الفائدة في مستواه، ولكنها استقرت بعد إجراء الفرق الأول لها وهذا شيء طبيعي فمن المعروف أن سعر الفائدة في الجزائر عادة ما يكون مستقر عبر الزمن وهذا راجع ربما إلى السياسات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية وهي كذلك جديدة نوعا ما في هذا المجال وقد تكون لعادات والتقاليد وكذا الدين الإسلامي الذي له حكم آخر في ما يخص سعر الفائدة سببا في بقائها ثابتة ؛
- وفي ما يتعلق باختبار التكامل المشترك فقد أثبت على عدم وجود لعلاقة المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة ، وهذا ما يجعلنا نصل إلى أن أسعار الفائدة ليس لها أثر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛
- وهذا يرجع إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لا تتأثر بشكل كبير بأسعار الفائدة وتقلباتها ، إذا أن سعر الفائدة يعتبر عامل فعال في تحديد أو تفسير الاستثمار المحلية فقط في الجزائر؛
- لقد اختلفت الفرضيات نوعا ما عن ما توصلنا إليه من خلال هذا البحث و خاصة في ما يتعلق بالفرضية الأولى القائلة بان هنالك علاقة المدى الطويل بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر فكانت النتيجة مختلفة تماما بحيث انه لا توجد علاقة تكامل المتزامن بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر و علاقة السببية أيضا؛
- فقد أفرزت النتائج عدم وجود لعلاقة المدى الطويل بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر ، أي أن سعر الفائدة لا يفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أي انه بإمكان الدولة الجزائرية التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بهدف التوسيع أو التقليل من حجمها بالاستغناء عن سعر الفائدة ونظرا لعدم وجود علاقة بينهما فإذا أرادت الدولة الجزائرية الزيادة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ما عليها سوى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، الرامية إلى معالجة الإختلالات التي تعترى الاقتصاد الوطني ، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم وتعريف متغيرات الدراسة وكذلك تلخيص المعطيات، واستعراض أدبيات التكامل المتزامن انطلاقاً من مفهوم التكامل المشترك وشروط تطبيقه وذلك باختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية والتي يجب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، إلى طريقة اختبار التكامل المتزامن واختبار السببية؛

من خلال استعراض النتائج توصلنا إلى أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من نفس الدرجة، أيضاً بالنسبة لاختبار التكامل المشترك فقد تبين عدم وجود لعلاقة المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة، كما أفرزت نتائج السببية ما يثبت ذلك وهو انه لا توجد علاقة سببية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية ما مدى تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
ولذلك قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين:

الفصل الأول: حيث قمنا باستعراض الأدبيات والمفاهيم الأساسية لأسعار الفائدة وذلك من خلال مفهومها، أنواعها، أهميته في عمل الأسواق المالية، العوامل المؤثرة عليه، ثم تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مفهومه، أنواعه، وأهميته في عمل الأسواق المالية، إضافة إلى عرض أهداف ونتائج أهم الدراسات التي سبقت دراستنا ومن ثم مقارنتها مع النتائج التي توصلنا إليها والتعليق عليها.

الفصل الثاني: ومن خلال هذا الفصل قمنا بتقديم متغيرات الدراسة وتمثل ذلك في عرض تعريف مختصر لمتغيرات الدراسة والرموز التي نستعملها في التحليل وتمثيلها بيانيا وتقديم معطياتها، ومن ثم إلى استعراض الطرق والأدوات المستعملة في دراستنا فتمثلت في اختبارات الاستقرارية، اختبارات التكامل المشترك والسببية وطريقة المربعات الصغرى العادية، من خلال هذه المعطيات والأدوات قمنا في مطلب آخر باستعراض أهم النتائج المتوصل إليها بحيث توصلنا إلى إن المتغيرات محل الدراسة مستقرة و متكاملة من نفس الدرجة وذلك في الدرجة الأولى وهو ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك عليهما فأفرزت النتائج على انه لا توجد علاقة المدى الطويل بين متغيرات الدراسة وقد أفرزت نتائج اختبار السببية انه لا توجد علاقة سببية من الاتجاهين، ومن ثم إلى المناقشة الاقتصادية إلى النتائج فكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

للعدم وجود لعلاقة التكامل المشترك بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، إي انه لا توجد علاقة طويلة المدى بينهما؛

للعدم وجود اختبار الاستقرارية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة تبين أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة عبر الزمن في مستواها ولكنها استقرت في مستواها الأول (بعد إجراء الفروق الأولى) وبالمثل لسلسلة سعر الفائدة؛

للعدم يخص اختبار السببية فقد أفرزت نتائج اختبار السببية عدم وجود علاقة سببية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر

أهم التوصيات

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن اقتراح بعض التوصيات التي ارتأينا بأنها قد تفيد في المستقبل وسنلخصها في النقاط التالية:

للتحقق في ما إذا كان بالإمكان الحصول على نتائج مختلفة في حالة إضافة المتغيرات الأخرى التي قد تسبب في سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر؛

لتوجيه جهود اقتصادية ومالية لتحديد أهم المتغيرات التي لها علاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة إيرادات الدولة وكذلك تحسين مستوى سعر الفائدة للوصول إلى مستوى معدلات الفائدة المتلى، كما وجدت الدراسات السابقة، أن علاقة التكامل المشترك تكون بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر.

أفاق الدراسة:

لقد تناولت دراستنا موضوعنا شيقا وواسع بحيث لا يمكن الإلمام بجميع جوانبه في بحث واحد والمتمثل في تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن هذا الموضوع يمكن اقتراح العديد من الدراسات التي ستكون مكملة لجوانب أخرى ونذكر منها:

للتحقيق في اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للجزائر؛

للتحقيق في اختبار العلاقة بإضافة بعض المتغيرات الأخرى التي قد تكون من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة

للتحقق من ما إذا كانت تعطينا نفس النتائج؛

قائمة المراجع

أ- الكتب

- 1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 2) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005
- 3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000؛
- 4) محمد أحمد سويلم، الاستثمار الأجنبي في مجال العقارات، دراسات مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2009
- 5) رستمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005؛
- 6) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006؛
- 7) محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 1997
- 8) معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض؛
- 9) حسين عمر، الاستثمار والعمولة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000؛
- 10) صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المناهج، 1997؛
- 11) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، 2007؛
- 12) محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008
- 13) د. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989؛
- 14) د. بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العمولة، 2006؛
- 15) د. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003؛
- 16) د. سعد محمود الكواز، أ. عمر غازي العبادي، *مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية*، دراسة لعينة من الدول العربية، جامعة الموصل العراق، كلية الاقتصاد والتجارة، خلال الفترة (1980-2001)، 2007.

ب- المذكرات

- 1) عبد الرحمان تومي، آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001؛
- 2) أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص: 163-164.

- 3) إسماعيل بن قانة، بناء نموذج هيكلية تنبؤي لاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.
- 4) موري سمية، اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- 5) سحنون فاروق مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010.
- 6) رحيم حسين، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010.
- 7) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.
- 8) عبد الجليل هجيرة، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011-2012.
- 9) ماجد بدر وأحمد إبراهيم ملاوي مذكرة تحت عنوان: تأثير سعر الفائدة على الاستثمار في الأردن "تحليل تكامل مشترك" للفترة (1990-2005)، ص 199-209، الأردن، 2010.

ت - المجلات

- 1) أ.كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002.
- 2) حسان حضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية *العدد 32، الكويت*؛
- 3) د.نعيم فهم حنا، تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة انتقادية لتجربتي مصر وسوريا"، ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 11-13 سبتمبر 2003؛
- 4) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012.
- 5) عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ومحددات الطلب على وراوات المملكة السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطاء، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.
- 6) د.خالد علي أحمد كاجيجي، أ.محمد مسعود خليفة الثعلب، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار والتمويل "الاستثمار الأجنبي المباشر FDI"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006؛

ث - المراجع باللغة الأجنبية

- 1) DICKEY D.A , FULLER W.A, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical

association , Vol. 74, n 366, 1979

2) DICKEY D.A , FULLER W.A, Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root , Vol 49, 1981,

ج- المواقع الإلكترونية

<http://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق (1): تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)

الملحق (2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال (1970-2013)

الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
0.82	1980
0.03	1981
0.12	1982
0.00	1983
0.00	1984
0.00	1985
0.01	1986
0.01	1987
0.02	1988
0.02	1989
0.00	1990
0.03	1991
0.06	1992
0.03	1993
0.04	1994
0.02	1995
0.58	1996
0.54	1997
1.26	1998
0.60	1999
0.51	2000
2.01	2001
1.87	2002
0.93	2003
1.04	2004
1.13	2005
1.57	2006
1.35	2007
1.56	2008
2.21	2009
1.44	2010
1.44	2011
0.73	2012
0.80	2013

<http://data.worldbank.org/country/algeria>

سعر الفائدة	السنوات
2.75	1980
2.75	1981
2.75	1982
2.75	1983
2.75	1984
2.75	1985
2.75	1986
5	1987
5	1988
7	1989
7	1990
10.5	1991
11.5	1992
11.5	1993
14.5	1994
14	1995
13	1996
12	1997
9	1998
10	1999
9	2000
9	2001
9	2002
8	2003
6	2004
7.75	2005
7.75	2006
8	2007
8	2008
8	2009
8	2010
8	2011
8	2012
8	2013

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي؛

الملحق رقم (3): نتائج اختبار الاستقرار
بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر: في المستوى

Series: IED Workfile: E-X::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IED

Null Hypothesis: IED has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.943377	0.3093
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Series: IED Workfile: E-X::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IED

Null Hypothesis: IED has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.391293	0.1495
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Series: IED Workfile: E-X::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IED

Null Hypothesis: IED has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.678050	0.0382
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9

بعد إجراء الفروق الأولى:

Series: IED Workfile: E-X::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(IED)

Null Hypothesis: D(IED) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.782196	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد علي مخرجات Eviews9

Series: IED Workfile: E-X::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(IED)

Null Hypothesis: D(IED) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.165949	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد علي مخرجات Eviews9

Series: IED Workfile: E-X::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(IED)

Null Hypothesis: D(IED) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.671259	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد علي مخرجات Eviews9

اختبار الاستقرارية لسعر الفائدة : في المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IN		
Null Hypothesis: IN has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.606408	0.4682
Test critical values:	1% level	-3.646342
	5% level	-2.954021
	10% level	-2.615817
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9

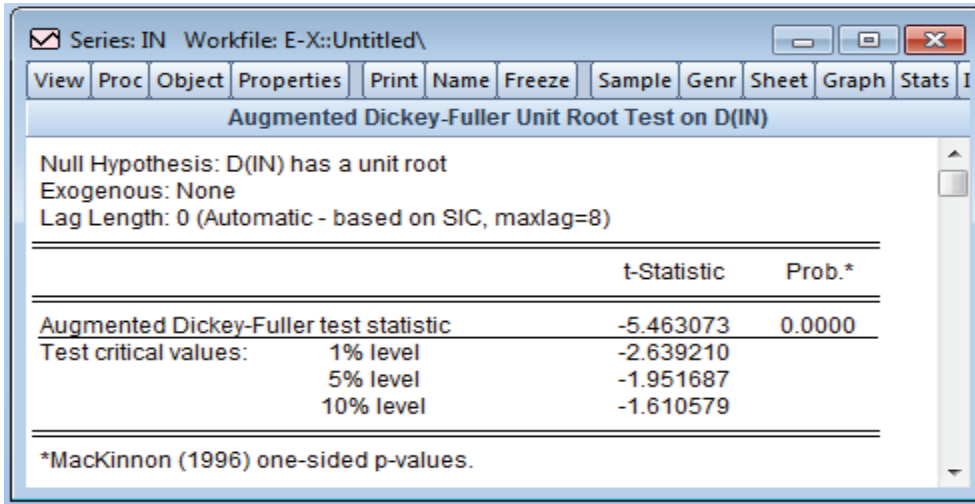
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IN		
Null Hypothesis: IN has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.030318	0.6854
Test critical values:	1% level	-2.636901
	5% level	-1.951332
	10% level	-1.610747
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9

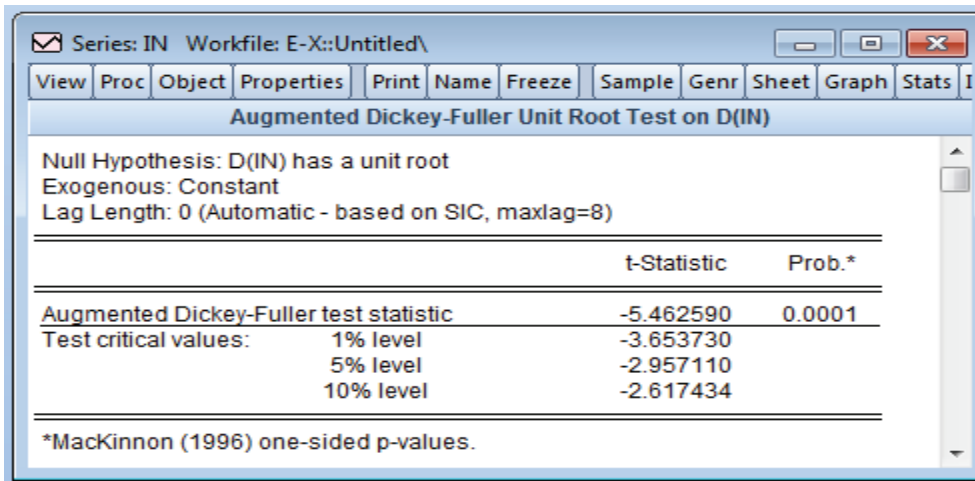
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IN		
Null Hypothesis: IN has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.187810	0.8967
Test critical values:	1% level	-4.262735
	5% level	-3.552973
	10% level	-3.209642
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9

✓ بعد إجراء الفروق الأولى:

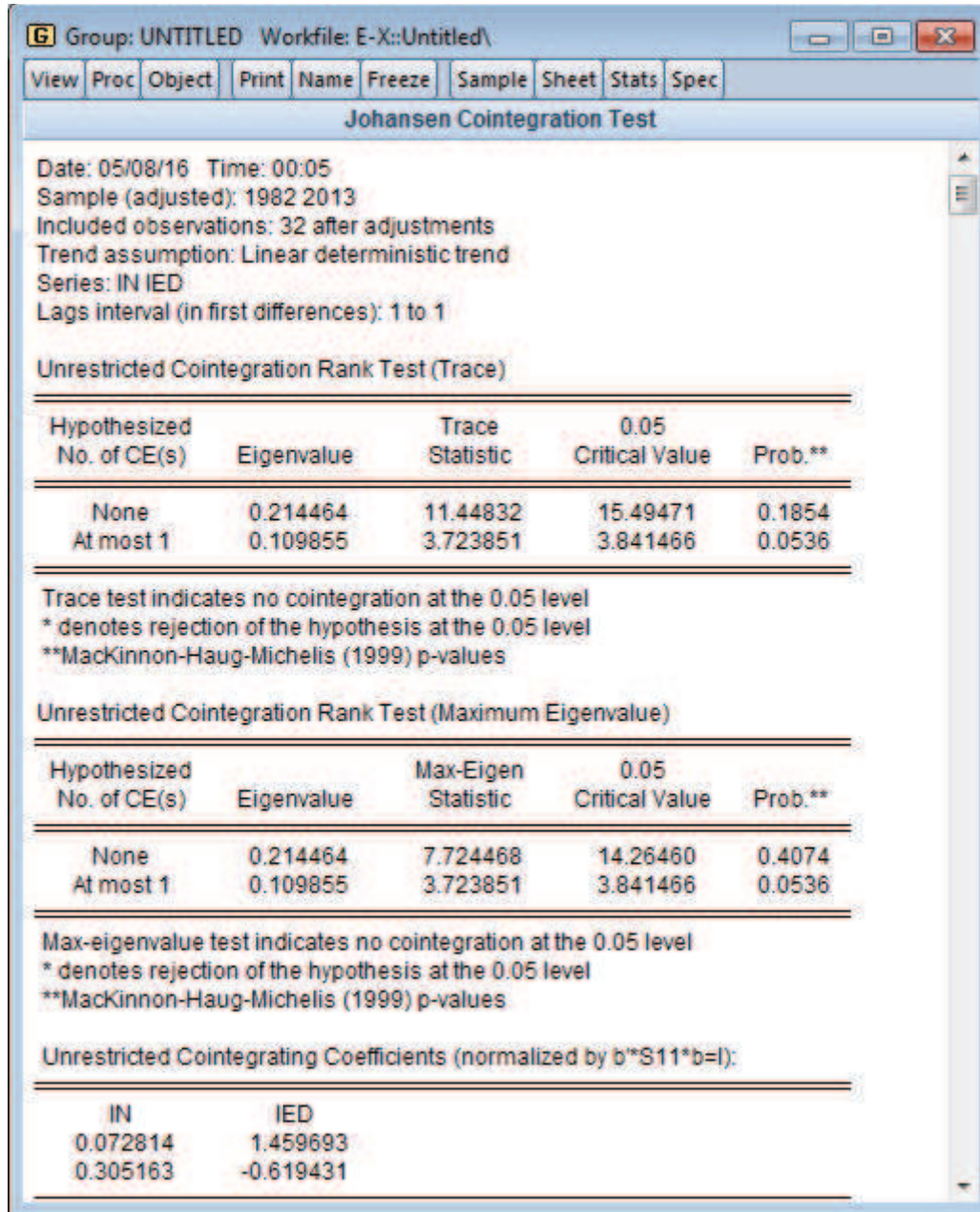


المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9



المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (4): اختبار التكامل المشترك



المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (5): نتائج اختبار درجة التباطؤ

var Var: UNTITLED Workfile: E-X::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Impulse Resids Zoom

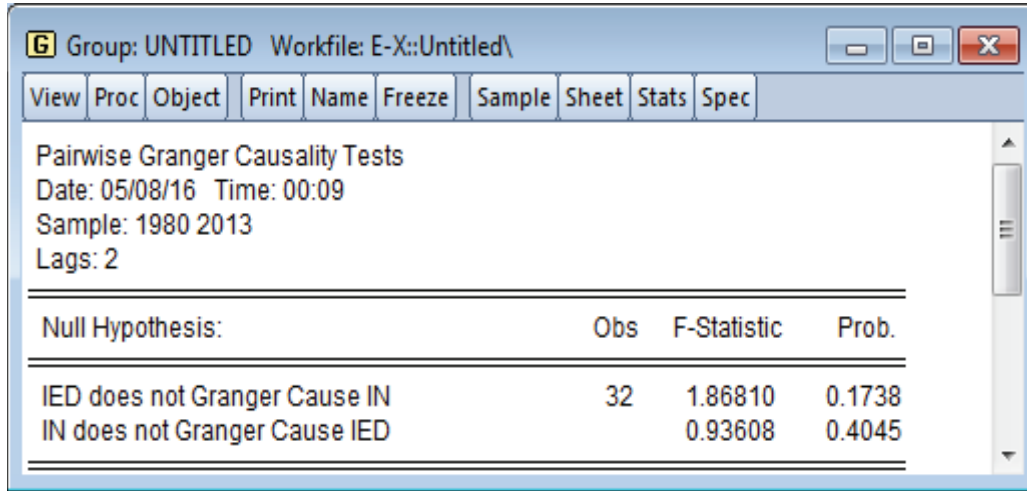
VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: IN
 Exogenous variables: C IED
 Date: 05/08/16 Time: 01:46
 Sample: 1980 2013
 Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-71.05259	NA	9.029095	5.038110	5.132406	5.067642
1	-45.93812	45.03285*	1.712421*	3.375043*	3.516487*	3.419341*
2	-45.83071	0.185180	1.823018	3.436601	3.625193	3.495666
3	-44.65889	1.939574	1.804625	3.424751	3.660492	3.498582
4	-43.54513	1.766653	1.795151	3.416905	3.699794	3.505503
5	-43.49883	0.070239	1.924217	3.482678	3.812715	3.586042

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (6): نتائج اختبار السببية



The screenshot shows the EViews software interface with the following data:

Group: UNTITLED Workfile: E-X::Untitled\
View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/08/16 Time: 00:09
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IED does not Granger Cause IN	32	1.86810	0.1738
IN does not Granger Cause IED		0.93608	0.4045

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات Eviews9